ASBU
اتحاد إذاعات الدول العربية

حقوق البثّ التلفزيوني
للأحداث والبطولات الرياضية الكبرى

لنعمل جميعا على جعل الحقوق الرياضية
متاحة للمشاهد العربي مجّانا ودون تشفير

****

ورقة مقدمة إلى
اللجنة الدائمة للإعلام العربي ومجلس وزراء الإعلام العرب
القاهرة :10-2017/7/12

Scanned by CamScanner

حقوق البثّ التلفزيوني
للأحداث والبطولات الرياضية الكبرى

لنعمل جميعا على جعل الحقوق الرياضية متاحة للمشاهد العربي مجّانا ودون تشفير

تمهيد

يشمل مجال نشاط اتحاد إذاعات الدول العربية عديد القطاعات، يسعى من خلالها إلى تجسيد العمل العربي المشترك في الحقل الإذاعي والتلفزيوني، وإلى توفير الظروف الملائمة والوسائل والإمكانات المناسبة للهيئات العربية للتعاون مع بعضها، من أجل الاستفادة الجماعية. كما يسعى الاتحاد إلى جعل أنشطته المختلفة، تندرج ضمن منظومة أشمل، هي المساهمة في تحقيق الأهداف السامية لمشروع منظمة الأمم المتحدة حول "أجندة 2030 " لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي، التي أقرّتها الأمم المتحدة في 2015 وتبنّتها جامعة الدول العربية بالنسبة إلى منطقتنا.

ومن هذا المنظور، يولي الاتحاد أهمّية خاصة لفئة الشباب في المجتمع العربي وغيره، ممّن يتابعون بكلّ شغف الشأن الرياضي، المحلّي والإقليمي والعالمي. فالرياضة وتأمين نقل المباريات إلى المشاهد العربي حيثما كان، يعتبران أحد أبرز أنشطة الاتحاد، رغم كلّ الصعوبات التي ما انفكت تتزايد خلال السنوات القليلة الماضية، وتعرقل عمل الاتحاد، لاسيما في مجال الحصول على حقوق نقل الأحداث الرياضية والمباريات الكروية الهامة.

ذلك أنّ اقتناء اتحاد إذاعات الدول العربية لحقوق الأحداث الرياضية بصفة جماعية، والتفاوض باسم هيئاته الأعضاء، يرمي بالأساس إلى تحقيق أهداف عدّة لعلّ أبرزها :

- **تمكين المشاهد العربي عبر توفير الإشارة المفتوحة من متابعة الأحداث الرياضية العربية والدولية**، ولاسيّما التي تعنيه مباشرة وتشارك فيها منتخبات وأندية وطنية، على أن تكون هذه المتابعة متاحة للجميع دون تشفير. وقد نجح الاتحاد عبر العقود الأربعة الماضية في تحقيق هذا الهدف السامي الذي سعى إليه دائما من خلال تغطيته لكأس العالم لكرة

Scanned by CamScanner

القدم إلى حدود سنة 1998، ومختلف البطولات والمسابقات الإقليمية. كذلك كان الشأن بالنسبة إلى الألعاب الأولمبية على امتداد أربعة عقود، إلى حدود دورة ريو 2016 الأخيرة.

- **ثاني هذه الأهداف ذو طابع مهنيّ** ويتمثّل في تأمين تغطيات متميّزة وبجودة عالية تواكب آخر ما وصلت إليه التطوّرات التكنولوجية والعلمية.

- **أمّا الهدف الثالث فهو حتما اقتصادي**، ذلك أنّ الاتحاد، عبر التفاوض بالإنابة عن الهيئات أو كذلك عند اقتنائه للحقوق الرياضية بصفة جماعية، ومن خلال إنجازه للتغطيات الجماعية للأحداث يمكّن هيئاته الأعضاء من اقتصاد وتوفير أموال طائلة تستثمرها في مجالات أخرى كالإنتاج والتطوير، خاصة أنه ليس بمقدورها رصد ميزانيات ضخمة للتغطيات التلفزيونية تفوق إمكانياتها الحقيقية، إذا هي اختارت نقل الدورات بشكل منفرد وخارج منظومة الاتحاد.

ويمكن أن نذكر في هذا الإطار مثالا لذلك، يتعلّق بتغطية دورة الألعاب الأولمبية الأخيرة (ريو 2016)، فتغطية فعاليات هذا الحدث الرياضي العالمي بلغت كلفتها على الاتحاد في حدود 9 مليون دولار أمريكي، كإنفاق جملي يتمّ تقاسمه بين جميع هيئاته، فيما كانت ستتجاوز الأربعة مليون دولار بالنسبة إلى كلّ هيئة لو أنّها قامت بالتغطية بمفردها.

ومن جهة أخرى، فإنّ الاتحاد، من خلال آلية جدول التوزيع المالي التي يعتمدها في توزيع الحصص المالية بين هيئاته، يسعى إلى تحقيق توزيع يتصف بالإنصاف والتضامن بين مختلف أعضائه، ويراعي الإمكانيات المالية للهيئة والبلد على حدّ سواء.

وقد نجح الاتحاد في تغطية دورة الألعاب الأولمبية الصيفية (ريو 2016) على مدى ثلاثة أسابيع كاملة، حيث بلغت ما يزيد على 3000 ساعة من البثّ. وتمكّن بالتالي من نقل كلّ فعاليات هذه الدورة بحرفية عالية وجودة مميّزة، وذلك بصفته مالك حقوق النقل التلفزيوني والخدمات الجديدة للمنطقة العربية. وتطلّبت التغطية طاقات بشرية وتقنية كبيرة، تدعّمت أكثر، من خلال إقامة استوديوهين تلفزيونيين متكاملين على امتداد الألعاب، لتأمين برنامجين يوميين، أحدهما صباحي ثقافي، والثاني مسائي رياضي.

Scanned by CamScanner

وعلى المستوى التقني، وحرصا على إيصال صورة الألعاب إلى كافة المؤسسات التلفزيونية العربية، تمّ استعمال عدّة منصّات للبثّ والإرسال في عملية كبرى قامت بتنسيقها الإدارة الهندسية في الاتحاد، ومنها بالخصوص المنظومات التي طوّرها الاتحاد في السنوات الأخيرة، وهي (SD, HD, MENOS, MENOS +, CDN).

سوق الحقوق الرياضية :

عرفت سوق الحقوق الرياضية في العقدين الماضيين تعرف منافسة كبيرة، وممارسات احتكارية أضرّت نهائيا بهيئاتنا التلفزيونية العربية وبالجماهير المتابعة والمولعة بالرياضة، بعد أن وصلت تكاليف الحقوق الرياضية إلى مبالغ خيالية وسقف عالٍ يتجاوز إمكانات الهيئات.
وقد أدّت هذه الوضعية إلى حرمان جماهيرنا العربية من متابعة الأحداث الرياضية الكبرى والمناسبات الدولية وحتى المحلّية التي تجري على أرضها، وتشارك فيها منتخباتها وأنديتها خاصة باعتماد سياسة الحجب والتشفير.

جذور الإشكالية

لقد شهد الوطن العربي تطوّرات مذهلة في فضائه السمعي البصري منذ بداية التسعينات، فبرزت قنوات فضائية عربية خاصة ومتخصّصة في المجال الرياضي، ممّا كان له تأثير عميق على اقتناء حقوق الأحداث الرياضية الكبرى، وبصورة مباشرة على مصالح الاتحاد وهيئاته الأعضاء، وتحديدا على المشاهد العربي.
والجدير بالتذكير أنّ اتحاد إذاعات الدول العربية نجح خلال عشرين سنة في تأمين حقوق بثّ كأس العالم في المنطقة العربية وذلك منذ دورة 1978 بالأرجنتين إلى نهائيات 1998 بفرنسا بأسعار معقولة وفي متناول هيئاته. كما انطلقت تجربة اتحاد إذاعات الدول العربية مع تغطية الألعاب الأولمبية الصيفية بداية من دورة مونريال في كندا سنة 1976، وتواصلت بلا انقطاع على امتداد أربعين عاما، ولغاية دورة ريو الصيفية الأخيرة، وقد تمكّن طيلة هذه الفترة من الحصول على حقوق هذه الأحداث الكبرى بأثمان مقبولة وفي متناول هيئاته.
وإلى جانب كأس العالم والأولمبياد، شملت أنشطة الاتحاد جميع أنواع الرياضات والدورات المطلوبة من هيئاته على الصعيد الدولي والإقليمي والقارّي، بما في ذلك الأحداث والبطولات العربية والأوروبية والآسيوية وبطولات أمريكا الجنوبية، ولم تقتصر التغطيات على كرة

Scanned by CamScanner

القدم، بل نوّع الاتحاد تجاربه ومعارفه من خلال التعامل مع مختلف الاتحادات والرياضيات، ككرة اليد والكرة الطائرة وألعاب القوى وغيرها...

وقد حقّق الاتحاد نجاحات في تأمين تغطيات فنية متميّزة، جنّد لها وسائل تقنية وإمكانات هندسية ومالية وبشرية ضخمة وناجعة، وكوّن الفرق العربية الموحّدة للتغطية، ووفّر التعليق العربي الجماعي والتغطيات الثنائية، خدمة للمشهد الإعلامي، والجمهور العربي حيثما وُجِد، داخل الوطن العربي وخارجه.

ورغم عراقة الاتحاد وثراء تجربته وتوسّع دائرة علاقاته ورفعة مهنيّته، فإنه أصبح يواجه صعوبات جمّة في السنوات الأخيرة، من أجل الحصول حقوق النقل التلفزيوني للأحداث والبطولات الرياضية على اختلاف أنواعها، وهي صعوبات خارجة عن نطاقه، بعد أن بلغت تكاليف الحقوق التلفزيونية مبالغ طائلة وسقفا عاليا يتجاوز بكثير إمكانات الهيئات العربية التي غدت عاجزة عن المنافسة، وبالتالي غير قادرة على الصمود في سوق الأحداث الرياضية. وأدّت هذه الوضعيّة بالنتيجة إلى حرمان الجماهير العربية من متابعة الأحداث والمنافسات الرياضية، بما فيها تلك التي تشارك فيها منتخباتها وأنديتها الوطنية.

وقد زاد من حدّة هذه الوضعية، ما تميزت به سوق الحقوق الرياضية من ممارسات تفتقر إلى أبسط قواعد الشفافية والنزاهة. ورغم سقوط أباطرة الفيفا مؤخرا، جرّاء تهم بالفساد والرشوة أساسا، فإنّ الأوضاع ما زالت تراوح مكانها تقريبا من حيث لهفة القائمين على الحقوق الرياضية وجشعهم، وصعود الأسعار بصورة تكاد تكون صاروخية.

لكن الأسوأ من ذلك، هو أنّ المعاملات لا تحترم دائما قواعد السوق ومبدأ صاحب أفضل عرض يحصل على الحقوق المتاحة للبيع. فقد سبق أن قدّم اتحاد إذاعات الدول العربية عديد المرّات أفضل العروض لاقتناء حقوق بعض الدورات باعتراف أصحابها، غير أنّ ذلك لم يكفه للفوز بهذه الحقوق، ممّا يرسّخ الشكوك السائدة بأنّ هذه المعاملات أبعد ما تكون عن النظافة والشفافية. وسواء تعلّق الأمر بمعاملات شفّافة أو معاملات قد يكتنفها الغموض، فإن الثابت أنّ أسعار حقوق النقل الرياضي ما فتئت تشتعل على الصعيد العالمي وليس في المستوى العربي فحسب. ويمكن أن نرى ذلك جليّا من خلال الجدول التالي، الذي يعطينا فكرة عمّا كلّفت حقوق الألعاب الأولمبية اتحاد إذاعات الدول العربية على امتداد دوراتها السابقة، وعن المسار الذي تتّبعه للدورات القادمة :

Scanned by CamScanner

حقوق البثّ التلفزيوني لدورات الألعاب الأولمبية في الوطن العربي

الدورة	حقوق العرض في المنطقة العربية بالدولار	الجهة العربية التي تحصّلت على الحقوق
لوس أنجلس 1984	350.000	الاتحاد
سيول 1988	420.000	الاتحاد
برشلونة 1992	500.000	الاتحاد
أطلنتا 1996	3.750.000	الاتحاد
سيدني 2000	4.500.000	الاتحاد
أثينا 2004	5.500.000	الاتحاد
بيكين 2008	8.500.000	الاتحاد
لندن 2012	21.000.000	الاتحاد
سوشي 2014 + ريو 2016	32.000.000	الاتحاد
دورات 2018+ 2020 + 2022 + 2024	250.000.000	شركة beIN SPORTS

الأوضاع المقارنة

وفي كلّ مرّة، يُفضي ذلك إلى اقتناء حقوق الدورة المعنيّة من قبل قنوات مشفّرة تفرض أسعارها المشطّة على مشاهدين متعطّشين لمتابعة الدورة، ولا تتوفر لدى أغلبهم كلفة جهاز فكّ التشفير، وهو ما يعطينا الأرقام التالية:

- يبلغ سكان الوطن العربي أكثر من 370 مليون نسمة، كما يبلغ عدد الأُسَر (Households) 89 مليون أسرة، منها 80 مليون أسرة تمتلك أجهزة استقبال تلفزيونية عادية.
- هناك 5 ملايين أسرة فقط تمتلك اشتراكا (Subscription) يمكّنها من مشاهدة الفعاليات التي تبثّ عبر القنوات المشفّرة المتوفرة في المنطقة (Beln، OSN أبو ظبي المشفّرة و MBC المشفّرة).

ويتبيّن من هذه الأرقام أنّ 93 % من المواطنين في المنطقة العربية محرومون من مشاهدة البطولات الرياضية الهامة (كأس العالم، الألعاب الأولمبية، البطولات العربية، البطولات الآسيوية، البطولات الإفريقية)، وعلى الأخصّ تلك التي تشارك فيها منتخبات وأندية عربية.
الأكثر من ذلك، هو أنّ كلفة البثّ المشفّر المادية على الفرد وعلى المجتمع، ما برحت تتصاعد، لتصل اليوم إلى مستويات غير مسبوقة وغير محتملة. فثمن اقتناء جهاز فكّ الشفرة في بعض البلدان العربية قد يبلغ اليوم، بل إنه **يتجاوز معدّل الدخل الفردي السنوي**، يمثّل نسبة

Scanned by CamScanner

كبيرة منه في عدّة بلدان عربية أخرى، مثلما يوضّحه الجدول المصاحب، وهو أمر لا طاقة للمواطن العادي على تحمّله. ونظرا إلى اختلاف الوضعية من بلد عربي إلى آخر، فإنه بمكن أن نتخذ من وضعية تونس مثلا قاعدة للمقارنة، فنجد أنّ معدّل ثمن الاشتراك السنوي في قناة مشفّرة يقارب 300 دولار أمريكي. لكن هذا الجهاز لا يكفي لمتابعة الأحداث والمناسبات الرياضية الكبرى التي تحصل خلال عام الاشتراك، مثل كأس العالم أو الكأس الإفريقية. لذا يتعيّن على المشاهد زيادة دفع حوالي 400 دولار للاشتراك حصريا في ذلك الحدث، لتبلغ الكلفة الجملية 700 دولار سنويا، مقارنة بمعدل الدخل الفردي في البلدان العربية، مثلما جاء في إحصائيات صندوق النقد الدولي للعامين 2013 و2014:

متوسط الدخل السنوي للمواطن العربي، مقارنة بمتوسط سعر جهاز فك التشفير

العدد الرتبي	الدولة	معدل دخل الفرد السنوي حسب صندوق النقد الدولي بالدولار (2012 -2013)	نسبة كلفة جهاز فك التشفير من الدخل السنوي
1	الأردن	6,115	% 11.45
2	الإمارات	30,122	% 2.32
3	البحرين	34,584	% 2.02
4	تونس	9,932	% 7.04
5	الجزائر	7,534	% 9.29
6	جيبوتي	2,746	% 25.5
7	السعودية	31,245	% 2.24
8	السودان	2,631	% 26.6
9	سوريا	4.900,	% 14.29
10	الصومال	600	% 116.6
11	العراق	7,391	% 9.47
12	عمان	29,813	% 2.35
13	فلسطين	2,900	% 24.13
14	قطر	98,814	% 0.8
15	جزر القمر	1,287	% 54.40
16	الكويت	39,706	% 1.76
17	لبنان	14,845	% 4.72
18	ليبيا	11,498	% 6.9
19	مصر	6,579	% 10.63
20	المغرب	5,456	% 12.83
21	موريتانيا	2,218	% 31.56
22	اليمن	2,316	% 30.23

Scanned by CamScanner

ويُعتبر الوضع في المنطقة العربية شاذّا لخلوّه تماما من أيّ شكل من أشكال تنظيم هذا المجال الهام، لا قانونيا ولا تشريعيا ولا أخلاقيا، رغم أنّ المجال يعدّ مجالا سياديا بدرجة عالية، سواء تعلّق الوضع بالمستوى القُطري أو بالمنطقة العربية ككل. فبقية المناطق الأخرى حول العالم (أوروبا وأمريكا وآسيا) تمتلك قوانين وتوجيهات قانونية (Directives) توفّر الحماية للمشاهد في تلك المناطق، عبر توفير بثّ تلفزيوني مفتوح (غير مشفّر) لهذه البطولات.

إنّ غياب أيّة تشريعات أو قرارات تضمن الحماية للمشاهد العربي على النطاقين الوطني والإقليمي العربي غير متوفرة في المنطقة العربية، ممّا يحتّم سرعة اتخاذ توجهات توفّر تلك الحماية، وتؤمّن للمواطن العربي حقّ مشاهدة الأحداث الرياضية الكبرى بدون مقابل عبر إشارات مفتوحة.

فتعقّد الأمور في مجال اقتناء الحقوق للبطولات الرياضية الكبرى في المنطقة العربية، وانحسار مجال الحصول على حقوق نقلها التلفزيونية في المنطقة العربية جرّاء تقلّص هامش المنافسة، ساهم في حرمان المواطن العربي من مشاهدة هذه البطولات، وعلى الأخصّ تلك التي تشارك فيها منتخبات وأندية وطنية عربية. إنّ كل ذلك يدعو إلى تحرّك استراتيجي يمكّن المواطن من مشاهدة هذه البطولات عبر قنوات مفتوحة غير مشفّرة، ويتيح للاتحاد وهيئاته الأعضاء التعامل إيجابيا مع المتغيّرات المتسارعة في مجال اقتناء حقوق الأحداث الرياضية الكبرى من جهة، والدفاع عن مصالح هيئاته الإذاعية والتلفزيونية العربية بمختلف الوسائل، بما فيها التشريعية والقانونية.

الكلفة الاجتماعية للفراغ التشريعي

لا شك أنّ الهيئات الإذاعية والتلفزيونية العمومية العربية، تعتبر من أكبر المتضرّرين من المسار التصاعدي الذي اتخذته سوق الحقوق الرياضية، لأنها لم تعد قادرة على لعب دور المرفق العمومي، وما ينتظر منها من تقديم الخدمات إلى كلّ فئات المجتمع، بقطع النظر عن مستوى دخل هذه الفئات أو مكان إقامتها أو مستواها التعليمي. كما أنّ خسارتها تتجسّم بوضوح في اضطرارها إلى تخصيص جزء هام ومتزايد من مواردها المالية المحدودة أصلا، والتي يدفعها المواطن بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى اقتناء هذه الحقوق والاستجابة لإقبال الجمهور الكبير على متابعة الأحداث الرياضية الكبرى. وتتسبّب إعادة توجيه الموارد هذه، في

Scanned by CamScanner

حرمان تلك الهيئات، وبالتالي المشاهدين، من مصادر كان يمكن أن تستغلّ بصورة أفضل من أجل تطوير المحتوى ومواكبة التطوّر التكنولوجي والاستماع بطريقة أفضل لما يحتاج إليه والاستجابة له.

لكن الفراغ التشريعي وتأخّر اتخاذ القرار السيادي في الوقت المناسب، ينعكسان سلبا بالخصوص على المواطن ومن خلاله على المجتمع وعلى الوطن ككّل. فالجميع يعلم أنّ الشغف بالرياضة وبمتابعة إنجازات الفرق الرياضية الوطنية، ولاسيما حين تلعب على المستوى العالمي، يتركز بالدرجة الأولى في صفوف الشباب، ولعدّة أسباب على درجة كبيرة من التعقيد، منها الفراغ الإيديولوجي بالنسبة إلى البعض، والحرمان المادي وسرعة التقلبات الاجتماعية بالنسبة إلى الكثيرين، وانهيار القيم الاجتماعية القادرة على بناء مجتمع متماسك بالنسبة إلى الجميع، كلّها عوامل أساسية تجعل هذه الفئة من المجتمع تشعر بالغبن في أغلب الأحيان، وتميل أكثر إلى التمرّد ومعاداة ما تراه من منظورها "مجتمعا ظالما لا يريد أن يشعر بمعاناتها".

فإذا نحن أضفنا إلى هذا الشعور المتعاظم بالحرمان، سواء كان حقيقيا أو متصوّرا، بحرمان هؤلاء الشباب من مجرّد متابعة مباراة رياضية تعني الكثير بالنسبة إليه، مع يقينه بأنّ جاره صاحب الظروف الميسورة يتابعها "ويتمتّع" بها في تلك اللحظة بالذات، فإنه يصبح من حقّه، انطلاقا من منظوره الخاص، أن يثور ويصبّ جام غضبه على هذا "المجتمع الظالم".

بعبارة أخرى، يمكن لهذا الشاب، بتضافر كلّ العوامل المضادة له، وآخرها مقابلة كرة قدم لم يتمكّن من مشاهدتها، أن يصبح لقمة سائغة وعجينة طيّعة في يد الحركات المتطرّفة وحتى الإرهابية، التي تضاعف جهودها لاستغلال فرصة الرفض وتجنيد من انسدّت أمامهم السبل. وبتكرّر السيناريو في أكثر من موقع وأكثر من بلد وأكثر من مناسبة؛ نكون قد ساهمنا بوعي وبغير وعي، في إعداد الفريسة السهلة للمتطرّفين من كلّ حدب وصوب للعبث بشبابنا لا قدّر الله، في حين أنه كان يمكن أن يكون أحد أبرز نقاط القوّة في بناء مجتمعاتنا. ومرّة أخرى، يجد مجتمعنا نفسه مضطرا إلى دفع الكلفة الغالية وتحمّل ضرر لا رجعة فيه.

الحلول المقترحة

إزاء هذا الواقع، لابدّ من الاعتراف بصعوبة المرحلة والتفكير في صياغة رؤية واضحة وبلورة إستراتيجية عربية مُحكمة مجابهة هذه الصعوبات، ترتكز على محاور أساسية بأبعادها المختلفة، الإعلامية والتشريعية والقضائية :

Scanned by CamScanner

فعلى الصعيد الإعلامي : يتمثّل المحور الإعلامي بالأساس في ضرورة القيام بحملة تحسيسيّة واسعة تشمل كلاّ من وسائل الإعلام العربية، وكذلك الجماهير الرياضية، بالإضافة طبعا إلى العمل على ربط شبكة علاقات كبيرة وتكوين مجموعات ضغط ولوبيات، للتأثير على أصحاب القرار داخل الهياكل الرياضية والاتحادات الدولية والإقليمية، بالتنسيق مع الاتحادات والهيئات المهنيّة النظيرة، مثلما دأب على اتباعه اتحاد إذاعات الدول العربية منذ سنوات طويلة. ويعتمد الاتحاد كثيرا في هذا الشأن على التجاوب والمساندة اللذين من المؤكد أن يجدهما لدى جامعة الدول العربية وكافة الحكومات والهيئات الرياضية العربية، ولدى مجلسكم الموقّر بالخصوص، من أجل العمل على إيجاد النصوص القانونية الضرورية والآليات الفعّالة التي من شأنها عدم حرمان المشاهد العربي، وخاصة منه فئة الشباب، من متابعة الرياضات التي يختارونها على شاشات توفّرها لهم دون مقابل ودون تشفير.

أما على **الصعيد التشريعي**، فما يهمّنا هو أن نكون فاعلين وناجعين، وذلك بالدفع نحو سنّ تشريعات جماعية ومحلّية تكفل حقّ المواطن العربي في متابعة الأحداث الرياضية الكبرى عبر قنوات مفتوحة غير مشفّرة، وذلك على غرار ما وقع سنّه والتوصل إليه في عديد البلدان الأوروبية. ولن يتمّ ذلك إلاّ باجتهاد الهيئات التلفزيونية وإقناعها لبرلماناتها الوطنية من أجل تقنين هذه الظاهرة على المستوى الداخلي لكلّ بلد عربي، قبل التنسيق والتحرّك الجماعي في المستوى العربي، مع ضرورة مراعاة ما يلي:

- عدم تضارب هذه التشريعات مع منطق السوق والمنافسة وشرعية الاستثمار الخاص في المجال السمعي البصري.
- أن لا تهدف هذه التشريعات إلى منع احتكار القنوات الخاصة للتظاهرات الرياضية وإنما بالسّعي إلى إجبارها على البثّ غير المشفّر والمجاني لهذه التظاهرات.

ولنا أن نسوق في هذا الباب مثال كأس العالم التي ينتظرها بشغف كبير مليارات الأشخاص في العالم، و لا يحظون بمشاهدتها مجانا وخاصّة في منطقتنا العربية التي تستأثر فيها بالبثّ الحصري والمشفّر قناة خاصّة، لا تتيح مجالا للمشاهد كي يتابع المباريات إلا عبر دفع أموال طائلة تتعدّى مقدرة المواطن الشرائية في بلدان عربية عدّة، وتتجاوز إمكانياته المادية. في مقابل ذلك تتقاضى الفيفا FIFA والمحطات الخاصّة المتعاقدة معها مبالغ مالية هائلة من بيع حقوق البثّ. بالإضافة إلى ما تجمعه من عائدات ضخمة من الإعلانات والترويج

Scanned by CamScanner

لثقافة استهلاكية لكلّ ما يتعلّق بكأس العالم والأجواء المحيطة بها. وللأسف فقد اتبعت اللجنة الأولمبية الدولية مؤخّرا نفس التمشّي للفيفا، بعد سيطرة الهاجس المالي وتفوّق منطق الربحية والمكاسب الخاصة على الروح الأولمبية والمبادئ السامية للرياضة.

كذلك على **الصعيد القضائي**، وأمام هذا المشهد التجاري غير الأخلاقي الذي يستثمر الرياضة استثمارا تجاريا صرفا، ويبتعد بها عن أهدافها الأساسية ليحوّلها إلى سلعة حقيقية يحتكر ملكيتها ومشاهدتها الأثرياء، يصبح التحرّك القضائي ضرورة ملحّة بالنسبة إلى الاتحاد. فهذه الممارسة تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان الأساسية، كحقّه في المشاركة في حياة المجتمع الثقافية والفنية المنصوص عليه بالمادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما يمكن أن نستند في هذا الإطار إلى فقه قضاء محكمة العدل الأوروبية في مجال الحقوق الرياضية للدورات الكبرى، وهو فقه قضاء مستقرّ يمكن أن نستأنس به للسّير على نهج الدول الأوروبية في هذا المجال، إذ تنصّ توجيهات Directives المجلس الأوروبي رقم CE/552/89 والصادرة في 03 أكتوبر 1989 والمتعلّقة بالبثّ التلفزيوني، على أنه يُسمح للدول الأعضاء حظر البثّ الحصري للأحداث التي تعتبرها ذات أهميّة قصوى لمجتمعاتها، عندما يكون هذا البثّ الحصري من شأنه أن يحرم أعدادا كبرى من الجماهير من فرصة متابعة هذه الأحداث على شاشات التلفزيون مجانا، وهو ما ذهبت إليه Directives بتاريخ 2010/03/10 المتعلقة بتنظيم البثّ الفضائي، وهي وثيقة مرجعية في هذا الشأن، إذ أنها خصّصت الباب السابع لتنظيم البثّ التلفزيوني، ونصّت صراحة على أنّ كلّ دولة عضوة داخل الاتحاد الأوروبي بإمكانها اتخاذ تدابير وإجراءات وفقا لقانون الاتحاد، يضمن لها عدم احتكار قناة أو هيئة تلفزيونية للأحداث الرياضية وباعتماد سياسة التشفير، وذلك عبر تحديد قائمة سنوية للأحداث الرياضية التي تعتبرها أحداثا ذات أهمية بالغة للمجتمع، وترسل بشأنها خطابا واضحا وفي الوقت المناسب إلى المفوّضية الأوروبية التي تتثبّت من مطابقة هذه القائمة للقانون الأوروبي الجاري به العمل ثم تقوم بتعميمها على الدول الأعضاء الأخرى.

كذلك ينظّم القانون الدولي للاتصالات البثّ الإذاعي والتلفزيوني الأرضي داخل الحدود الوطنية، والذي يسعى إلى خدمة جمهور المستمعين أو المشاهدين مباشرة. ولا يفرض على الدول حماية خدمة البثّ من الدول المجاورة، باستثناء الموجات الإذاعية القصيرة.

Scanned by CamScanner

أمّا بالنسبة إلى البثّ الفضائي، فإنه يتحكّم فيه عاملان، أحدهما تقني يستوجب حماية معايير انتشار الموجات، وكذلك مواءمة التداخل المسموح به، في حين يرتبط العامل الآخر بضبط التغطية الفضائية التلفزيونية داخل الحدود الوطنية، ولا يمكن حماية التغطية خارج حدود الدولة ما لم توافق عليها الدولة المعنيّة.

وبناء على ذلك، فإنّ من حقّ المؤسسات الإعلامية الوطنية طلب حقّ البثّ الأرضي داخل حدودها، وتُلزم الجهات الدولية المالكة للحقوق الرياضية بميثاقها الذي يلزم هذه المنظمات بتوفير حقّ المشاهدة المجاني للجمهور.

واعتمادا على ذلك، وضعت كلّ من بريطانيا وبلجيكا لوائح وقائمات بالأحداث التي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إليها، أي تلك التي تعتبرها ذات أهميّة بالغة وبالتالي تمنع حصريتها. وكان من ضمن هذه الأحداث مباريات نهائيات كأس العالم 2014 بالبرازيل، وكأس الأمم الأوروبية 2016 في كرة القدم بفرنسا، حيث قامتا بإرسال هذه اللوائح إلى اللجنة الأوروبية المختصّة، والتي أقرّت أنّ اللوائح المشار إليها متطابقة تماما مع قوانين الاتحاد الأوروبي في الغرض.

وإزاء هذه الوضعية، طعنت الفيفا (FIFA) و (UEFA) أمام المحكمة الأعلى، أي محكمة العدل الأوروبية (CJUE)...وأصدرت المحكمة قرارها في يوليو 2013، رفضت فيه بصورة نهائية وباتّة طلب الاستئناف ضد الحكم الصادر بشأن حقوق بثّ مباريات كأس العالم وكأس أوروبا للأمم في كرة القدم.

وفي تعليل حكمها، أشارت المحكمة إلى أنّ تعيين أحداث معيّنة من قبل الدولة، كأحداث ذات أهمّية كبرى للمجتمع وحظر البثّ الحصري لها يشكّلان مبدئيا عقبة أمام حرية توفير الخدمات ومقتضيات المنافسة الحرّة والحقّ في الملكية.

إلا أنّ ذلك، على أهمّيته، ينبغي أن لا يحجب علوية حماية الحقّ في المعلومة وضمان وصول أكثر عدد ممكن من الناس إليها من خلال التغطية التلفزيونية المجانية وغير الحصرية.
إذ أنّ الحقّ في المعلومة يبرّر التعسف على حرّية توفير الخدمات ومقتضيات المنافسة الحرّة والحق في الملكية التي تدفع بها الجهات المستأنفة أمام محكمة العدل الأوروبية.

كما أشارت المحكمة في باب آخر إلى أنه على الدول تحديد الأحداث التي تعتبرها ذات أهمية كبيرة لمواطنيها، مع توخّي الدقة والوضوح. و أضافت أنّ دور اللجنة الأوروبية المختصّة التي

Scanned by CamScanner

ترفع إليها اللوائح والقائمات المتضمّنة لهذه الأحداث، هو فقط التأكد من توافق هذه الأحداث مع قانون الاتحاد الأوروبي من عدمه.

وأوضحت أنّ المباريات النهائية في كأس العالم وكأس أوروبا لا تكتسي جميعها الأهمّية نفسها، لذا فإنّه على الدول تعليل منعها البثّ الحصري لهذه البطولات..علما بأنّ المحكمة أقرّت أنّ مباريات كأس العالم هي أحداث ذات أهميّة كبرى للجمهورين البريطاني والبلجيكي، يتّجه معها منع الحصرية والتشفير وفتحها للعموم.

قرارات المجلس التنفيذي والجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية:

طالبت الجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية بضرورة العمل على سنّ تشريعات محليّة تكفل حقّ المواطن العربي في متابعة الأحداث الرياضية الكبرى عبر قنوات مفتوحة غير مشفّرة، وذلك على غرار ما وقع سنّه وتطبيقه في عديد البلدان الأوروبية. ويتمّ ذلك بسنّ قوانين وطنية وإقليمية تحمي المشاهد العربي من خلال توجهات تصدر عن جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الإعلام العرب، على أن يتبعها فيما بعد سنّ تشريعات وطنية.

وفي هذا الإطار، يرفع الاتحاد هذا الأمر إلى اللجنة الدائمة للإعلام العربي ومجلس وزراء الإعلام العرب لتبنّي القرارات التالية التي يراها ضرورية:

1. **ضمان حقّ المواطن العربي في متابعة الأحداث الرياضية، الوطنية والعربية والدولية الكبرى، والتي تشارك فيها فرق أو منتخبات أو عناصر وطنية، وذلك عبر إشارة مفتوحة وغير مشفّرة أيّا كان مالك هذه الأحداث، حصرية كانت أو غير حصرية.**
2. **دعوة البلدان العربية إلى سنّ تشريعات على المستويين الوطني (في كلّ بلد على حدة) والعربي، لحماية المشاهد والمستمع العربي وتمكينه من متابعة قائمة الأحداث التي يحدّدها مجلس وزراء الإعلام العرب.**
3. **تشمل قائمة الأحداث الوطنية والعربية والدولية الكبرى المحميّة:**
   - **بطولات الأندية والمنتخبات العربية لكرة القدم**
   - **الدورات الرياضية العربية**
   - **البطولات الإفريقية لكرة القدم (منتخبات وأندية)**
   - **البطولات الآسيوية لكرة القدم (منتخبات وأندية)**

Scanned by CamScanner

- بطولات كأس العالم لكرة القدم
- الألعاب الأولمبية.

4. التأكيد على حقّ المؤسسات الإعلامية الوطنية طلب البثّ التلفزيوني الأرضي داخل حدودها، ودعوة الجهات الدولية المالكة للحقوق الرياضية ضمن القائمة التي تحدّدها الدول المعنية، إلى احترام حقّ الجمهور في مشاهدة هذه الأحداث دون دفع مقابل مادي.
5. دعوة البلدان العربية واتحاد إذاعات الدول العربية إلى القيام بحملة تحسيسية واسعة تشمل وسائل الإعلام العربية والجمهور العربي لتعريفه بحقوقه المشروعة في متابعة الأحداث الرياضية الكبرى، الوطنية والعربية والدولية، عبر إشارة مفتوحة وغير مشفّرة.
6. دعوة الاتحادات الرياضية، الوطنية والعربية، إلى العمل على دعم حقّ المواطن العربي في مشاهدة الأحداث الرياضية الكبرى، الوطنية والعربية والدولية عبر إشارة مفتوحة، أسوة بما يتمّ في مختلف مناطق العالم.

Scanned by CamScanner